

## خطط المغرب للتحويل إلى قوة إقليمية تشترط تغيير نموذج التنمية

بين القطاعين العام والخاص لتشجيع الفاعلين على تعبئة قدراتهم من أجل المساهمة بشكل فعال في التحول الإنتاجي للاقتصاد الوطني، وإطلاق علامة "صنع في المغرب" عالمياً.

وفي أحدث خطوات الحكومة المتابعة هذه الخطط متابعة لصيقة تم إطلاق لجان تخطيط للقيام بتشخيص دقيق وموضوعي للوضعية الحالية بالبلاد، وتحديد جوانب القوة والاختلالات التي يجب معالجتها وفق رؤية مشتركة لتحويل اقتصادي على أسس مبتكرة وإصلاحية. وتجلسي خصوصية هذه اللجنة في القيام بمهمة ثلاثية تتمثل في إعادة التقييم ضمن منهجية استباقية واستشرافية من أجل تمكين البلاد من الاتجاه نحو المستقبل بكل ثقة، مع الاعتماد على مختلف المكاسب التي حققها الاقتصاد المغربي خلال السنوات العشرين الماضية.

وكتشفت جلسات الاستماع للجنة المتخصصة في متابعة ملف نموذج التنمية الجديد بخصوص مواضيع الصحة والترقية والحماية الاجتماعية لدى المغاربة، أن العديد يشكون من الشعور بعدم المساواة.

وبخصوص الحريات العامة سجل الأشخاص الذين شملتهم الاتصالات اختلالات مختلفة مثل ضعف الحوكمة الرشيدة وانتشار الرشوة والاقتصاد الريعي وتضارب المصالح.



شكيب بنموس  
علينا تشجيع الفاعلين على تعبئة قدراتهم لدعم التحول الإنتاجي

وإنتقد كثيرون عدم كفاية الدعم المقدم للثقافة والابتكار والتنوع الاجتماعي والثقافي، فضلاً عن ضعف المشاركة في التسيير العمومي، مع تقوية أدوات الرقابة والإشراف على وجه الخصوص.

وحدث جزء كبير من السكان أيضاً على أخلة الحياة العامة، وذلك من خلال تجسيد مبدأ المساءلة، باعتباره مبدأ أساسياً للحوكمة الرشيدة وبشكل إحدى دعائم نظام ديمقراطي حقيقي وناجع. وفي ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية ركزت جميع الانتظارات على جعل الاقتصاد في خدمة المجتمع وتحسين الإنتاج المحلي.

وتساهم العديد من المؤسسات في الجهود المبذولة من أجل وضع تصور لهذا النموذج، لاسيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والذي أكد أنه على الدولة أن تضمن توفير رعاية صحية جيدة تغطي كافة التراب الوطني، وتؤمن حقوق المواطنين في عدالة زمنية وموثوقة. ودعا إلى ضمان كرامة المتقاضين وحرياتهم وحقوقهم الأساسية، وحق المواطنين في خدمة نقل عمومي جماعي آمنة وذات جودة، علاوة على أنه يجب أن يكفل حق المواطن في سكن لائق وحياة كريمة، مع إعطاء الأولوية للولوج إلى الثقافة والرياضة من خلال الاستثمار في البنية التحتية والتجهيزات وتنمية المواهب.

وبالتزامن مع هذه الخطة طالب فاعلون في المجال الاقتصادي بتسريع الإصلاح الضريبي، وتعزيز التوازنات المالية من خلال إصلاح ضريبي يوسع الحصول الجبائي مما يمكن من إعادة ضخ موارد مالية في النشاط الاقتصادي وبالتالي مكافحة الغش والتهرب الضريبي.



المساواة وتكافؤ الفرص جسر الإصلاح المادف

الرباط - وضع المغرب نموجاً تنموياً جديداً يستهدف تغيير وجه المملكة بحلول 2035 وجعلها قوة إقليمية وازنة تحت شعار "تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع"، غير أن تحقيق هذا الطموح يستوجب إحداث تغييرات اجتماعية شاملة في ظل استمرار إحساس المواطنين بعدم المساواة وغياب العدالة الجبائية.

وفي 27 مايو الماضي أعلن المغرب تفاصيل برنامجها الجديد للتنمية الاقتصادية الذي يمتد حتى 2035 في مسعى لإعادة الزخم للبلد واقتصاده وموقعه الجغرافي بوابة لأفريقيا.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي عقده بالرباط "اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي" التي شكلت بقرار من العاهل المغربي الملك محمد السادس في 12 ديسمبر الماضي.

وتضم اللجنة 35 عضواً عينهم العاهل المغربي وهم من كبار مسؤولي الدولة وخبراء وأكاديميين، وكفاءات وخبرات من خارج الطيف السياسي والحزبي المغربي، منهم مقيمون داخل البلاد وآخرون يعيشون خارجها.

وتأتي هذه المتغيرات في ظل انكماش الاقتصاد المغربي بنسبة 6.3 في المئة في 2020 تحت ضغط جائحة كورونا، ويتوقع صندوق النقد الدولي نمواً بنسبة 4.5 في المئة هذا العام.

ولأجل تحقيق الأهداف المرجوة يضع النموذج عدداً من المؤشرات والأهداف العملية، منها مضاعفة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في غضون 15 عاماً من 7800 دولار حالياً إلى 16 ألفاً بحلول 2035.

ولتحقيق هذا الطموح فإن البلاد مطالبة بتحقيق نمو سنوي متوسطه 6 في المئة مقابل 3 في المئة في المتوسط حالياً، في وقت تشهد فيه الاقتصادات العالمية تذبذبات حادة بسبب ارتفاع المخاطر الاقتصادية الجيوسياسية والصحية.

كما يستهدف النموذج زيادة حصة الاستثمار الخاص من 35 في المئة حالياً إلى 65 في المئة عام 2035، ما يمكن المغرب من الاقتراب من مستويات البلدان المتقدمة.

ولتحقيق هذا الهدف فإن البلاد مطالبة بزيادة تنافسية الاقتصاد المحلي في وقت بدأت غالبية دول العالم تنفيذ تعديلات على قوانين الاستثمار لتخفف حوافز وتسهيلات لجذب رؤوس الأموال المتراكمة خلال الجائحة.

ولاستفادة من نسب التضخم العالمية الصاعدة بفعل زيادة الطلب على الاستهلاك، يطمح المغرب إلى زيادة عدد الشركات المصدرة السلع والخدمات بنسبة 100 في المئة إلى 12 ألف شركة.

كما يستهدف نموذج التنمية تخفيض تكلفة الطاقة الموجهة للصناعات ذات الكثافة الطاقية إلى 0.5 درهم لكل كيلوات/ساعة.

ويستخدم هذا الطموح بارتفاع أسعار النفط الخام وعودة مستويات ذروة عامين إلى 72 دولاراً حالياً وسط توقعات بوصوله إلى 80 دولاراً بحلول 2022، إلا أن تبني الطاقة المتجددة سيسهل تحقيق الهدف.

ويرى المغرب أن تكثيف جهود إدراج الشركات بالبورصة أمر هام لجذب استثمارات محلية وأجنبية في الأسهم من خلال زيادة عدد الشركات المدرجة من 76 إلى 300، وسط طغيان الشركات العالمية الراضة للإدراج حالياً.

وفي وقت سابق قال رئيس اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي شكيب بنموسى "يجب وضع سياسة شراكة بين القطاعين العام والخاص لإعادة هيكلة الصناديق تسير بطيء شديد، فإن توقعات الخبراء ترجح أن يبلغ العجز في صندوق الحياطة الاجتماعية نحو 2.2 مليار دولار، بينما سيصل العجز في صندوق الضمان الاجتماعي إلى نحو 1.76 مليار دولار بحلول 2030.

وانعكس الركود وتباطؤ النمو في الكثير من القطاعات الإنتاجية خصوصاً وسط ضغوط جائحة كورونا على وضعيات الصناديق بعد أن باتت ترزح تحت مشاكل مالية مزممة، إلى درجة أن الأوساط الاقتصادية تتحدث عن دخولها في إفلاس غير معلن.

## إصلاحات اقتصادية موجعة تهدد صناديق الحماية الاجتماعية في تونس

### مطالب بتسوية الديون ووضع حزام للأمان المجتمعي لدعم الفئات الضعيفة



#### حقوق الفقراء لا تقبل التأجيل

وشدد الوزير الأسبق بأنه "على الحكومة إيجاد أرضية فعلية لبرنامج الأمان الاجتماعي لدعم الفئات الفقيرة بعد المصادقة على قانون لتنظيمه في يناير 2019 غير أنه لم ير النور بفعل تعطل تركيز الهيئة المختصة بمتابعة هذا البرنامج".

واقترح كبير خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزير الإصلاحات الكبرى الأسبق حلولاً لمشكلة مستحقات الصناديق الاجتماعية لدى الدولة وديون الصناديق لبعضها البعض من خلال "جمع كافة ديون الصناديق الاجتماعية في صندوق واحد باسم صندوق الديون الاجتماعية" وإيجاد حل لهذه الديون الاجتماعية التي تتجاوز 10 مليارات دينار (حوالي 3.67 مليار دولار).

## 2.2

### مليار دولار توقعات وصول عجز الصناديق في ظل تعطل الإصلاحات بحلول العام 2030

وتدين الصناديق الاجتماعية للدولة التونسية بأموال تم صرفها في دعم المواد الأساسية وقطاع النقل والكهرباء والغاز. وشدد الراجحي على ضرورة التقدم في المشروع الإصلاحية الذي قدمه سابقاً لمشكلة ديون الصناديق وتوفير موارد جديدة للدولة لدعم الصناديق من خارج قانون المالية من خلال "حصص كل الديون في هذا الصندوق الاجتماعي وربطها برزمة إصلاحات كبرى للمؤسسات المعنية".

وأوضح بأنه "من خلال مشاريع موازنات قادمة يمكننا تخصيص اعتمادات بعنوان خلاص المستحقات المتخلدة بزمة الدولة تجاه ديون الجيوب وشركة الكهرباء والغاز وشركة صناعات التكرير... وتحويل الديون إلى صندوق التأمين على المرض وصندوق الإحاطة الاجتماعية ويتولى صندوق جدارة الديون على عاتقه تسوية هذه الديون".

وخلص الراجحي إلى أنه "تبعاً لذلك ستجد الدولة سنوياً موارد ضمن قانون المالية وتحولها إلى صندوق جدارة الديون الاجتماعية ما يمكنها من سداد هذه الديون اقتداءً بحلول فرنسا منذ سنوات".

وفي حال استمرت خطوات إعادة هيكلة الصناديق تسير بطيء شديد، فإن توقعات الخبراء ترجح أن يبلغ العجز في صندوق الحياطة الاجتماعية نحو 2.2 مليار دولار، بينما سيصل العجز في صندوق الضمان الاجتماعي إلى نحو 1.76 مليار دولار بحلول 2030.

وانعكس الركود وتباطؤ النمو في الكثير من القطاعات الإنتاجية خصوصاً وسط ضغوط جائحة كورونا على وضعيات الصناديق بعد أن باتت ترزح تحت مشاكل مالية مزممة، إلى درجة أن الأوساط الاقتصادية تتحدث عن دخولها في إفلاس غير معلن.

الشركات من دفع المساهمات" داعياً إلى "الإصلاح من أجل دفع الشركات العمومية إلى الإيفاء بمساهماتها".

وقدر الوزير الأسبق "ديون الصناديق الاجتماعية في القطاع العام والخاص تجاه الصندوق الوطني للتأمين على المرض بنحو 5 مليارات دينار (حوالي 2.2 مليار دولار)" مرجحاً هذا الرقم إلى المزيد من الارتفاع. مشيراً إلى أنه "لم يقع الإصلاح في القطاع الخاص نظراً للجاذب بين الحكومة والنقابات الممثلة في الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة (منظمة الإعراف) والاتحاد العام التونسي للشغل بالرغم من وجود قانون جاهز منذ سنة 2018".

واعتبر الراجحي أن "قدرة الصناديق على تأمين المعاشات في المدى القريب مرتبط بدعم الدولة ومرتبب باستخدام اشتراكات قطاع الصحة لذلك في غياب الإصلاحات فإن ديون الصناديق لقطاع الصحة سترتفع لأكثر من هذا الرقم".

وكان الراجحي قد شرع في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات للصناديق الاجتماعية خلال فترة توليه لوزارة الإصلاحات الكبرى خلال عهده رئيس الحكومة السابق يوسف الشاهد ومن جملة هذه الإصلاحات إحداث "صندوق لجدارة الديون الاجتماعية" غير أن هذا المشروع تعطل.

وفسر الراجحي خلال حوار مع "العرب" طبيعة هذا الصندوق وأهدافه وأسباب تعطله حيث أكد أن "صندوق جدارة الديون من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية الكبرى".

ولفت إلى أنه "من الضروري استئناف العمل على هذا الملف والتقدم في الخطوط العريضة والكبيرة للإصلاحات لاسيما مع بدء الحكومة بمراجعة الدعم دون تقديم أي خطة لدعم برامج الحماية الاجتماعية".

وكان رئيس الحكومة هشام المشيشي قد بدأ التفاوض مطلع مايو الماضي مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض جديد وفق خارطة إصلاحات شملت مراجعة الدعم ما من شأنه التأثير على الطبقات الاجتماعية الهشة ومحدودة الدخل.

وينص برنامج الحماية الاجتماعية الذي كان من العناوين الكبرى لمخرجات الاجتماع العام لمنظمة العمل الدولية خلال العام 2012 على تركيز الأرضية الاجتماعية الألفية والعمودية عبر ضمان دخل لجميع المواطنين وتأمين تغطية صحية شاملة واعتماد أنظمة تكاملية وتطوعية في القطاع العام والخاص في ما يتعلق بمعاشات المتقاعدين والتأمين على المرض.

وفي هذا السياق أكد الراجحي أن "ترقيع التداخلات الاجتماعية ضروري لإنتاج برامج الحماية الاجتماعية" مشيراً إلى أن هذه التداخلات قد ارتفعت في 2018 - 2019 إلى مستوى 2.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كانت تقدر بنحو 1 في المئة خلال أولى سنوات الثورة".

الصعوبات على الشركات حيث سمحت بعدم سداد مستحقات الصناديق مما زاد حسب خبراء في تازم الوضع المالي للصناديق الاجتماعية.

ولفت الوزير السابق إلى أن "مخاطر أزمة الصناديق الاجتماعية تكمن في استخدام أموال اشتراكات الصندوق الوطني للتأمين على المرض التي يفترض أن تستخدم في تأمين حق الصحة وتطوير خدماتها غير أنه تم صرفها في تأمين المعاشات بما يقارب 5 مليارات دينار (حوالي 1.83 مليار دولار)".

وحسب البيانات تم صرف نحو 2.5 مليار دينار في تأمين معاشات القطاع الخاص وحوالي 2.5 مليار دينار في تأمين معاشات القطاع العام مما تسبب في انخراط الصناديق وأضر بالمنظومة الصحية.

وتابع الراجحي أن "الدولة اليوم تواصل إيفائها بالتزاماتها تجاه موظفي القطاع العام بفضل عدد من الإصلاحات لكن من الضروري المواصل" مشيراً إلى أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في القطاع الخاص يكافح إشكاليات كثيرة تتعلق بغياب الحوكمة وتعثر الإصلاحات والتهرب من دفع المساهمات. وشدد على "ضرورة إصلاح صناديق القطاع الخاص التي تقوم في الوقت الحالي بتغطية المعاشات من خلال السحب من أموال الصندوق الوطني للتأمين على المرض".

واعتبر المتحدث أن "لهذا السبب وفي ظل حصول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على مساهمات أموال صندوق الوطني للتأمين على المرض سيستمر في دفع المعاشات على المدى القريب والمتوسط لكن على حساب قطاع الصحة والصيدلية المركزية وجودة الخدمات".

وأوضح الراجحي أن "من بين أسباب عجز الصناديق أيضاً هو ديونها لدى المؤسسات العمومية على غرار قطاع النقل الذي لم يدفع مساهماته منذ سنوات وتهرب



يهدد عجز الصناديق الاجتماعية في تونس حقوق المتقاعدين والقطاع الصحي والفئات الضعيفة في أن واحد، حيث يؤثر ارتفاع الديون في ظل انكماش الاقتصاد المخاوف من عدم القدرة على دفع معاشات الناس في ظل تعثر برامج الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة وارتفاع مستحقات الصندوق الوطني للتأمين على المرض لدى بقية الصناديق.



سناء عدوني  
صحافية تونسية

تونس - تواجه برامج الحماية الاجتماعية تهديداً جديداً مع شروع الحكومة التونسية في تنفيذ إصلاحات اقتصادية موجعة تشمل رفع الدعم، مما يجعل الفئات الفقيرة والمتقاعدين عرضة لصعوبات جسيمة في ظل عجز الصناديق الاجتماعية على تلبية مطالبهم في وقت ترتفع فيه المطالب بتسريع الإصلاحات لتسوية ديون الصناديق واستكمال الخطط لوضع حزام الأمان الاجتماعي.

وتزايد مخاوف التونسيين مع بدء الحكومة تنفيذ برنامج إصلاحات مع صندوق النقد الدولي من تأثرهم من تداعيات هذه الإصلاحات لاسيما في ظل تلكؤ برامج الحماية الاجتماعية وأزمة عجز الصناديق الاجتماعية التي تمثل المكسب الاجتماعي للطبقات الفقيرة والموظفين والمتقاعدين بالتزامن مع مراجعة الدعم ورفع أسعار بعض المواد الأساسية خلال العام الجاري.

وقال كبير خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزير الإصلاحات الكبرى الأسبق توفيق الراجحي في حوار خاص مع "العرب" إن "أول عجز للصناديق الاجتماعية ظهر في عام 1993 وكان ضعيفاً جداً في حدود 3 ملايين دينار وكان غريباً في ذلك الزمن لأن الموظفين حينها كانوا صغاراً في السن وكان هناك مداخيل واحتياطات لكن ذلك دفع إلى التفكير في إصلاح الصناديق الاجتماعية".



توفيق الراجحي  
على الحكومة إيجاد أرضية لبرنامج الأمان الاجتماعي لدعم الفقراء

وبدأ إصلاح الصناديق الاجتماعية خلال العام 1994 حيث تم اعتماد إصلاحات سريعة عبر زيادة في الاشتراكات وإعادة النظر في الأليات والمعاشات وخلال العام 1995 تمت مراجعة التشريعات التي تتعلق بالتقاعد المبكر وسنوات العمل في القطاع الخاص.

وأفاد الوزير الأسبق أن "المرحلة الثالثة من الإصلاحات كانت أساسية حينما تم التحكم جزئياً في عجز صناديق القطاع العام من خلال القانون الذي صدر عام 2017 و2018 وذلك بالرفع من سن التقاعد إلى 65 سنة بطريقة إجبارية بسنتين وبثلاث سنوات اختيارية ورفع المساهمات إلى ثلاث نقاط، يساهم المشغل بنقطين ونقطة على العامل وترفع المساهمة التضامنية الاجتماعية بنحو 1 في المئة لتتوزع مصادر تمويل الصناديق".

وأشار الراجحي إلى أن "ذلك لم يكف لمعالجة إشكالية التمويل حيث بقي هناك عجز طفيف لكنه متصاعد في ظل تقلص الإمكانيات المالية للقطاع العام وتعثر الإصلاحات

في القطاع الخاص في ظل عدم مراجعة القوانين فضلاً عن ضغوط كورونا التي عمقت أزمة الصناديق الاجتماعية في القطاع الخاص الذي ترتبط مساهمته أساساً بفتحاش الاقتصاد".

وخلال ذروة أزمة كورونا الأولى أقرت الحكومة مجموعة من التسهيلات لتخفيف